

مذكرة من أهالي المخطوفين للحدود تتضمن اقتراحات لحل القضية

- اعطاء الاولوية لأبناء المخطوفين لدخول المدارس الرسمية.
- تأمين راتب شهري للعائلات المعوزة التي فقدت المعيل الاساسي نتيجة الخطف ولا تجد من يعيّلها.
- انشاء مراكز تأهيل مهني لعائلات المخطوفين تحولهم افراداً منتجين.
- منح هذه الفئة قروضا صغيرة طويلة الاجل وبدون فوائد تساعدهم على الانطلاق في عملية الانخراط في الانتاج.
- فرض نسبة معينة لتوظيف هؤلاء في ادارات الدولة ومؤسساتها اسوة بالمعوقين.
- استفادة اهالي المخطوفين من تقديرات الضمان الاجتماعي عبر منحهم بطاقة صحية تبعد عنهم شبح المرض والموت.
- اقامة نصب تذكاري يرمز الى المخطوف، يوضع في ساحة رئيسية ويكون مثابة تخليد للمخطوف وادانة ماثلة لجريمة الخطف تمنع الاجيال الناشئة من تكرارها مستقبلاً.

وجهت "لجنة اهالي المخطوفين" رسالة الى الرئيس المنتخب العماد اميل لحود رجته فيها ان يلقي ملف المخطوفين "الاهتمام الذي يستحق ويدرج ضمن الملفات التي تعكفون على درساها تحت شعاركم "الكثير من العمل والامل".
وأرفقت الرسالة بمذكرة أعدتها تتضمن اقتراحاً قانونياً وآخر اجتماعياً لحل قضية المخطوفين، وهنا نصها:
"الجانب القانوني: تقوم الدولة بتشكيل لجنة مهمتها الاستقصاء والتحري عن جميع المخطوفين والمفقودين على الاراضي اللبنانية بين تاريخي ١٩٧٠/٢/٢٦ و ١٩٩٠/١٠/١٣ على ان تضم هذه اللجنة ممثلاً لكل من لجنة اهالي المخطوفين ولجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية.
وبنتيجة عملية الاستقصاء والتحري المذكورة، فان السلطة التنفيذية تعمل على اطلاق كل من تجده حياً، ومن لم تجدهم تعلن وفاتهم.
الجانب الاجتماعي:

مؤسستان حقوقيتان تكرران المطالبة بالانضمام الى معاهدة مناهضة التعذيب

يحيى وردي قاضياً للتحقيق في الجبل

انتدب مجلس القضاء الاعلى رئيس محكمة البداية في محافظة النبطية القاضي يحيى وردي لشغل منصب قاضي التحقيق في جبل لبنان خلفاً للقاضي علي صفا الذي انتدب كمستشار لدى محاكم الاستئناف في جبل لبنان عند الضرورة.

توقيف متهم بتسهيل الدعارة

اوقف رجال الامن الفلسطيني كميل جورج عيد (٣٥ عاماً) المحكوم غيابياً بالسجن خمس سنوات بتهمة اساءة الامانة والاحتيال وخطف هيام محمد ع. ز، والصادرة في حقه ١٥ مذكرة توقيف غيابية.

وكان المتهم يومه فتيات مرافقات انه وكيل معتمد لعدد من المقاهي والملاهي ومحطات تلفزيون في الخليج وأنه سيؤمن لهن العمل فنانات هناك بعقود لمدة ثلاث سنوات وبرواتب تراوح بين ٤٠٠٠ دولار و ٥٠٠٠ شهرياً، مع الاقامة مجاناً في فندق.

وتبين ان بعض الفتيات وقعن ضحيته وتم حضنهن على تعاطي الدعارة السرية مع اثرياء في الخليج. وكانت هيام ز سافرت الى الخليج عبر مكتب ورفضت العمل كما طلب منها خلافا للعقد الذي كان وقعته في بيروت بمساعدة عيد، واحيل ملف هذه القضية على النيابة العامة في جبل لبنان.

الطقس غائم الى ماطر

في معلومات مصلحة الرصد الجوي في المديرية العامة للطيران المدني ان الطقس المتوقع في لبنان حتى مساء اليوم غائم مع هطول امطار محلية خفيفة، والرياح السطحية متقلبة معتدلة.

اصدرت "مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني (لبنان)" و"حقوق الانسان الجديدة - انترناسيونال - البعثة الى لبنان" البيان الاتي:
"تعليقاً على القرار الظني الصادر عن قاضي التحقيق في بعداً الرئيس الياس الصايغ والذي يطلب فيه انزال عقوبة جزائية في حق احد ضباط فرقة مكافحة المخدرات وستة من العناصر بأمرته لاقدامهم على تعذيب الموقوف مفيد سكر مما ادى الى وفاته في تاريخ ١٤ حزيران ١٩٩٤، وعلى قرار محكمة جنيات بيروت القاضي باعلان براءة المواطنين محمد وماهر وعلي امهر بعدما امضوا اربع سنوات وتسعة اشهر رهن التوقيف، يهم "مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني (لبنان)" و"حقوق الانسان الجديدة - انترناسيونال - البعثة الى لبنان" ان تبديا الملاحظات الآتية:

١- من المسائل الاساسية التي طالبنا بها بالحاج شديد لاعوام طوال هي عدم الاكتفاء باجراءات وعقوبات مسلكية في حق مرتكبي اعمال تعذيب الموقوفين ووجوب احوالهم امام القضاء وانزال العقوبات الجزائية بهم. وعليه، نرحب بقوة بقرار قاضي التحقيق الرئيس الياس الصايغ ونأمل فيه بداية حقيقية لمكافحة جرم التعذيب.

٢- نعود ونلح على السلطات اللبنانية المعنية بضرورة انضمام لبنان الفوري الى معاهدة مناهضة التعذيب، لما فيها من ضمانات حقيقية واجراءات تفتيش وتقصي تساهم فعليا في القضاء على هذه الممارسات الوحشية المتفشية في الكثير من السجون واماكن التوقيف.

٣- نرى في قرار محكمة الجنيات في بيروت دليلاً قاطعاً على البطء الشديد في اجراءات المداكمات عموماً والمحاكمات الجزائية خصوصاً فلا يجوز في اي حال ان يمضي المتهم عقوبة تمتد اعواماً قبل ان يصدر الحكم في حقه. علماً ان الحال التي اظهرها الحكم المذكور هي مثال ينسحب على كثير من الموقوفين في السجون ينتظرون محاكمتهم منذ اعوام وهم خصوصاً من الاجانب العاجزين عن توكيل المحامين لمتابعة قضاياهم والتعجيل في بتها.

ان هذا البطء غير المقبول وغير المبرر يؤدي الى انتهاك خطير لحق اي متهم في ان يحظى بمحاكمة عادلة (...).